أصدرت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية تحذيراً لرجال الصناعة والتجارة، من أجل عدم وضع أى علامات تدل على البضائع التى يتم إنتاجها فى المستوطنات بالأراضى المحتلة، وتوحيد الشعار ليكون "صنع فى إسرائيل"، بهدف التهرب من حملات المقاطعة المتنامية لمنتجات المستوطنات.

وقالت صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية إن هذه الخطوة الإسرائيلية تأتى فى أعقاب وعد قطعه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى الأسبوع الماضى بتنفيذ التشريعات بشكل كامل وفعال فيما يتعلق بالتشريعات التى تنطبق على منتجات المستوطنات، مشيرة إلى أن بريطانيا أخذت زمام المبادرة فى أوروبا بشأن هذه القضية.

وفى السياق نفسه، أشارت صحيفة "الإندبندنت" البريطانية إلى إن هذا القرار الإسرائيلى الجديد يمكن أن يكون جريمة بموجب القانون الأوروبى والمحلى، لأنه ينطوى على تضليل متعمد للمستهلك.

وكان وزير خارجية إيرلندا قد وعد بأن حكومته قد تدفع بمقاطعة بضائع المستوطنات، إذا لم تغير إسرائيل سياستها فى الضفة الغربية، كما وعد وزير خارجية الدنمارك أيضا بدراسة إجراءات مماثلة للخطوات التى شرعت فيها حكومة جنوب أفريقيا بوضع علامات على منتجات المستوطنات.

الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات تثير غضب الحكومة الإسرائيلية، حيث قال المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية جال بالمور "إن هذه الخطوة عنصرية، وإن وزارته استدعت منذ أيام سفير دولة جنوب أفريقيا لتوبيخه بعد القرار الذى أقرته بلاده بشأن منتجات المستوطنات، والذى من شأنه أن يشجع دول أخرى".

وكان سفير جنوب أفريقيا قد أغلق هاتفه المحمول، ولم تتمكن وزارة الخارجية حتى اللحظة من التحدث إليه.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 22/05/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com